

**الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة
على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني
دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعات
والكليات المتوسطة في الضفة الغربية ***

د. محمد ابراهيم عكة **

* تاريخ التسليم: 2014 / 8 / 18 م ، تاريخ القبول: 2014 / 11 / 30 م.
** رئيس قسم علم الاجتماع ومدير مركز وتخصص التربية الخاصة/ جامعة فلسطين الاهلية.

ملخص:

هدف الباحث من الدراسة الكشف عن واقع مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني - اسبابها وآثارها الاجتماعية والنفسية، وتعرف دور المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية في المجتمع الفلسطيني في وضع حلول للحد من مشكلة بطالة خريجي الجامعات، وفحص الفرضيات الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى للمتغيرات الآتية: (الجنس، ومكان السكن، ونوع السكن، والدخل الشهري للأسرة، ونوع العمل المطلوب للعمل، ومعرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل). استعاننا بالدراسة بالمنهج الوصفي، واستخدمنا الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات من الميدان، وطبقت على عينة قصدية بحجم كلي (154) خريجاً وخريجة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير التقدير الدراسي.
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن.
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير نوع السكن.
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير الدخل الشهري.
6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير نوع العمل المطلوب للعمل فيه.
7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل

Abstract:

The researcher aimed to reveal the reality of the problem of unemployment in the Palestinian community, its social and psychological causes and consequences, and to identify the role of private and governmental institutions in the Palestinian society to provide solutions to the problem of unemployment among university graduates.

The study examined the following assumptions: there are no differences of statistical significance at the level ($\alpha \geq 0.05$) between the social and psychological effects of unemployed university graduates in Palestinian society attributed to the variables of sex, place of residence, type of housing, monthly income of the family, the type of work required familiarity of the graduate with the employment opportunities.

The study used the descriptive methodology as well as the questionnaire as a tool to collect data from the field, and applied on a random sample stratified with a total number of (154) graduates.

The study concluded the following results:

- 1. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological effects on the unemployed university graduates in the Palestinian society are attributed to the variable of sex.*
- 2. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of GPA.*
- 3. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of place of residence.*
- 4. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of type of housing.*
- 5. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of monthly income.*
- 6. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of type of work.*
- 7. There are some statistically significant differences at the level of $\alpha = 0.05$. Therefore, the social and psychological impacts on the unemployed university graduates in the Palestinian society are also attributed to the variable of the graduate's familiarity with opportunities allotted in the labor market.*

مقدمة الدراسة:

البطالة قضية عالمية عامة لا تخص بلداً أو شعباً من الشعوب بعينه، إذ إنها توجد وبدرجات متفاوتة في معظم بلدان العالم- إن لم يكن في العالم كله، لذا يبقى موضوع التوظيف الكامل للقوى العاملة هدفاً ومتطلباً تسعى إليه جميع الدول، كما أن درجة معاناة الدول من وطأة البطالة وأسلوب معالجتها ومقاومتها تختلف من دولة لأخرى حيث تتراوح مواقف الدول تجاه البطالة بين التجاهل التام أو عدم النظر إليها كمشكلة اجتماعية ونفسية يعاني منها العاطلون من العمل.

وعرفت منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل بأنه: «كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى». (زكي، 1997: 17).

إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لا بد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وهو تحليل اقتصادي صحيح في حالات معينة ويستلزم وجود شروط مبدئية بالنسبة للنمو وبالنسبة لطبيعة البطالة نفسها. (يدعم هذا التحليل، الدراسات القياسية التي تبين طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم البطالة ومدى تأثير ارتفاع معدلات النمو على انخفاض نسب البطالة، وكذلك مدى تأثير وجود معدلات مرتفعة للبطالة على النمو الاقتصادي).

«يعد مؤشر البطالة، من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحرص الدول المتقدمة على إصدارها بشكل دوري «شهرياً في الغالب»، وهذا الاهتمام أساسه أن البطالة لها ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي، فازدياد عدد الوظائف المتاحة دليل على قوة النشاط الاقتصادي، ويترتب عليه توافر مداخل لأغلب أفراد المجتمع، تسمح لهم بتغطية تكاليف المعيشة، والنقيض صحيح، حيث تؤدي البطالة إلى حرمان فئة واسعة من هذا الدخل، يجعلها تعيش العزلة الاقتصادية بكل أبعادها: إنتاج، واستهلاك، وادخار، ودفع ضرائب، ... الخ، وهذا يؤدي حتماً إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية للعاطلين من العمل، يتم التعبير عنها بالآثار السلبية للبطالة». (بدوي، 1985: 295).

يتأكد لنا من ذلك أن نسبة البطالة المرتفعة الواقعة فعلاً، أمر إجباري ولا اختياري، لذلك تبذل الدول جل الاهتمام من حيث الدراسة والتحليل للوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية إليها وتحديدها وحصرها ووضع أفضل السبل للحد منها وعلاجها.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني من أكبر المشكلات التي تواجهه، وأصبحت تشكل هدراً للعنصر البشري، فضلاً عما يتبع ذلك من آثار اقتصادية، واجتماعية، ونفسية ذات مردود سلبي، كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة، كما أدت إلى تعطيل الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، ولا سيما بين الشباب من خريجين الجامعات إلى ارتداد تلك الطاقة لتهدمهم اجتماعياً، ونفسياً، مسببة لهم مشكلات عدة.

وقد يتعرض بعض العاطلون عن العمل لعدم التكيف النفسي، ويشعرون بعدم السعادة والرضا والعجز، "أي قابلية الناس للشعور والاحساس بالألم ترتفع في حال عدم عملهم على اعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا عندهم". (Oswald, 1997: 1828)

وظهرت مشكلة البطالة تعبيراً عن سوء العلاقات الاجتماعية، كوجه آخر لسوء توزيع العمل الاجتماعي، وأدى ذلك إلى القهر والحرمان الذي يشكل آفات اقتصادية واجتماعية ونفسية معاً، وترتب على بطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني مجموعة من الآثار الاجتماعية، والنفسية حيث يشعر العاطلون من العمل في بعض الأحيان بالإحباط واليأس.

لذلك اهتم الباحث بدراسة هذه المشكلة، التي حاولت أن تجيب عن التساؤل الآتي: ما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني؟

أهمية الدراسة:

◀ الأهمية النظرية: ستكون دراسة سباقة، أو رائدة في المكتبة يرجع إليها الطلبة والباحثون والمهتمون بدراسة مشكلة البطالة في المستقبل، ومن المتوقع أن تقدم نتائجها استراتيجيات للحد من الآثار الاجتماعية والنفسية السلبية التي يتعرض لها العاطلون من العمل في المجتمع الفلسطيني.

◀ الأهمية التطبيقية: تكمن الأهمية التطبيقية بالآتي.

- البيانات التحليلية للدراسة قائمة على استقصاء عينة من العاطلين عن العمل في المجتمع الفلسطيني، بينما الكثير من الدراسات تناولت تحليل البطالة من الناحية النظرية فقط.

- دعم صانعي القرارات التنموية في اتخاذ ما يلزم من التدابير والاجراءات التي من شأنها وضع خطط وتعزز البرامج والأساليب الرسمية بتناول قضية البطالة من حيث الوقاية والعلاج.

تساؤلات الدراسة:

- ما واقع مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني - أسبابها وآثارها الاجتماعية والنفسية؟
- ما الآثار التي تنتج عن بطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني؟
- ما دور المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية في المجتمع الفلسطيني في الحد من مشكلة بطالة خريجي الجامعات؟
- أهداف الدراسة:
- الكشف عن واقع مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني - أسبابها وآثارها الاجتماعية والنفسية.
- كشف الآثار التي تنتج عن بطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني.
- الكشف عن دور المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية في المجتمع الفلسطيني في الحد من مشكلة بطالة خريجي الجامعات.

فرضيات الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha 0.05 \leq$) بين الآثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى للمتغيرات التالية: (الجنس، ومكان السكن، ونوع السكن، والدخل الشهري للأسرة، ونوع العمل المطلوب، ومعرفة الخريج بفرص العمل المتاحة).

حدود الدراسة:

- ♦ الحدود الجغرافية: الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية.
- ♦ الحدود الزمانية: بدأت الدراسة بتاريخ 10-1-2014 ولغاية 29-5-2014.
- ♦ الحدود البشرية: خريجو وخريجات الجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية الذين لم يجدوا فرصة توظيف في سوق العمل الفلسطيني.

مصطلحات الدراسة:

◀ تعريف البطالة: (Unemployment)

البطالة (في اللغة): بَطَلَ الشيء -بُطِلًا، وبُطُولًا، وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بَطَلَ دم القتل، وذهب دمه بَطُلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثاراً أو دية. والعامل وبطالة إذا تعطل فهو بطال. (المعجم الوسيط، 1960، ص 63)، أي هي العطل والتعطل، الكسل والإهمال، الضياع والخسران، إتباع اللهو والجهالة والهزل. (عبيد، 1997: 75).

البطالة (اصطلاحاً): هي عدم توافر فرص العمل للراغب فيه والقادر عليه في مهنة تتفق مع استعداداه. (العصفور، 1996: 16)

البطالة في القوانين الوضعية: هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل الراغبين فيه والباحثين عنه. (الرماني، 1999: 11). وهي الحالة التي يكون فيها المرء قادراً على العمل وراغباً فيه، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين. (الشمري، 2005: 5). وهي تعطل غير إرادي من العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، ولا يجد عملاً مناسباً. فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة أو المرض فلا يعد ضمن حدود البطالة. (عبيد، 1997: 77).

◀ العاطلون من العمل: (Unemployed) عرفه بروبيست (robust، 2005: 269)

، العاطلون الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، إضافة إلى العاطلين الذين سبق لهم وأن عملوا وتركوا أعمالهم لسبب معين، كما تصف الحكومة الفيدرالية الأمريكية العاطل بأنه الشخص الذي ليس لديه عمل يقوم به ولمدة أربعة أسابيع وفي الوقت نفسه يعد نشطاً في البحث عن العمل، وقادراً على أدائه حال توافره.

وعرفه عبد ربه (1988: 88) هم المواطنون أي أبناء الوطن القادرون على العمل، والراغبون فيه والمؤهلون له، والباحثون عنه، ولكنهم لا يجدونه، ويشمل هذا التعريف الداخلين الجدد في سوق العمل.

◀ سوق عمل الخريجين: (Graduates Work Market) وهي ساحة معنوية

تتفاعل فيها آليتان: عرض القوى العاملة من خريجي الجامعة الراغبين في الحصول على عمل، والطلب على القوى العاملة من خريجي الجامعة، سواء كان قائماً أم مستقبلياً. (النفيعي، 1993: 24)

الإطار النظري:

فسرت كثير من النظريات مشكلة البطالة من الناحية الاجتماعية والنفسية، وقامت بربطها بعجز الدولة في إقامة مشاريع تستوعب العاطلين من العمل، أو بالأجور التي يتلقاها العاملون، وبالكساد الذي يجتاح بعض الدول، وانخفاض الطلب... الخ، وسيتم عرض بعض النظريات التي فسرت مشكلة البطالة للاستفادة منها في تفسير الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها العاطلون من العمل في المجتمع الفلسطيني، وسيتم الاستفادة من النظريات السابقة في تحليل نتائج الدراسة في ضوء تفسير البطالة وكيفية الحد منها.

من أهم النظريات في علم الاجتماع التي قيمت العلاقة بين السلوك المنحرف والعمل والبطالة، نظرية الترابط الاجتماعي، (Social Bond Theory) لـ "Thibaut" و"Kelley". وهي تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوكاً مألوفاً يوائم العرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع، ووفقاً لهذه الرؤية فإن العمل يعزز أو اصغر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف، لذا يبرز العمل هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين هما: عنصر الالتزام (Commitment)، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد بمبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها، وعنصر الاستغراق والمشاركة (Involvement)، وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال و المهنة اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة، إذ إن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والانحراف. (بكر، 2004: 159)

ظنرية رصيد الأجور، (The Balance Of Wages Theory) لـ «John R - cardo Smith»، ترى أن معدل الأجور يتوقف على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال، إذ يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادى "جون ستيوارت ميل" بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، وخاصة أن رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج، وبذلك يقل رصيده السنوي الذي تتكون منه المدخرات. (عروان، 2010: 571).

النظرية الماركسية، (Marxist Theory) لـ "Karl Marx" ترى أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، أي لكل سلعة قيمتان استعملية وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة. (رمزي، 1987: 193)

ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد

قوة عملها، وترى نظرية رصيد الأجور أن وجود عدد من العاطلين من العمل يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء. (البراوي: 1971، 21).

النظرية الكينزية، (Keynesian Theory) لـ «John Maynard Keynes» أثرت أزمة الكساد 1929م في تغيير فكر "كينز" وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تفاقم مشكلة البطالة، إذ ترتبط البطالة بانخفاض الطلب الكلي. والصفة المميزة لمفهوم البطالة سببها اختلاف تحليل دال عرض العمل وتفترض النظرية الكينزية أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على ارتفاع أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتاً. (الموسوي، 2005: 337). من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال. وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع في الأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة ما هي إلا حالة خاصة جداً، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية، وطلب على السلع الاستثمارية.

تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس، (Phillips Curve) لـ «Edmund Strother Phillips» يركز اهتمامها على دراسة سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي وتحليله من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والنقيض صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية والنقيض بالنقيض، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني «وجود علاقة تجريبية نقبضية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة».

(دانيال، 1992: 225).

تفسير البطالة في النظريات النقدية، (Monetary Theories) لـ «Howtrey» و«Wiskell» يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين

أمثال: هوتري «Howtrey»، وفيكسل «Wiskell» من مدرسة شيكاغو. بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود. كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعد من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية. (قصاب، 2006: 20).

وبالتالي فالبطالة في نظر هوتري «Howtrey»، وفيكسل «Wiskell» اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلاتهم، ويرون أن مواجهة البطالة تكمن في: «عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق» يرى فريدمان أنه لا يوجد منحى فيلبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذا المنحى يأخذ شكلاً مستقيماً عمودياً يحدد معدل بطالة طبيعية، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير.

أسباب مشكلة بطالة خريجي الجامعات:

تحدث عباس، (19-22: 2004) عن أسباب مشكلة بطالة خريجي الجامعات كما

يأتي:

1. التخلف الاقتصادي الذي هو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً. ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل. فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة.

2. أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين من الخريجين خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني في المجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على السلطة في تمويل عمليات التنمية.

3. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات مختلفة.

4. عدم تحديث أساليب العمل وتطوير طرائقها، وعدم التوسع في الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.

5. توظيف بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة لا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية من دون عقود وتأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.

أنواع البطالة:

هناك أنواع عدّة للبطالة نذكر منها:

◆ البطالة الدورية: (Cyclical Unemployment) ترتبط البطالة الدورية أساساً بالاقتصاد الحر من خلال وضع أو نشاط الدورة الاقتصادية (Economic) Cycle للبلدان، ومن أهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد بين الصعود «التوسع» (- E pansion) والهبوط «الانكماش» (Recession) وذلك وفقاً للدورة الاقتصادية التي تعاشها دولة ما، حيث إن مرحلة التوسع تتسم بالازدهار الاقتصادي المتمثل بزيادة حجم الدخل والنتاج، لذا ينتج عن هذه المرحلة زيادة التوظيف للقوى العاملة، وتستمر هذه الدورة في رواجها الاقتصادي حتى تصل مستوى الذروة (Stage Peak) عندها يبدأ الوضع الاقتصادي باتخاذ منحنى آخر معاكس بحيث يتجه نحو الهبوط، وبذلك يتصف الاقتصاد بشكل عام بالركود في جميع جوانبه أو غالبيتها (Bust Economic) مما يؤدي إلى حالة من الانكماش في حجم الدخل والنتاج يترتب عليها ضعف ومحدودية توظيف القوى العاملة. (عبد القادر، 2003: 3).

لذا نجد أن الدورة الاقتصادية التي تمر بها الدول تؤثر على سوق العمل، فإذا كانت الدورة نشطة ومزدهرة، فإن ذلك سوف ينعكس بالطلب على سوق العمل من حيث توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل مما يقلص حجم العاطلين من العمل، وبالتالي تنخفض نسبة البطالة والنقيض صحيح حيث يزداد حجم العاطلين من العمل وترتفع نسبة البطالة إذا ما عايشت أو مرت الدولة بمرحلة الانكماش والكساد الاقتصادي. (زكي، 1997).

◆ البطالة الاحتكاكية: (Frictional Unemployment) تعرف البطالة الاحتكاكية، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين مختلف المناطق والمهن، التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. (حسين، بدون سنة نشر: 53)

◆ البطالة الهيكلية: (Structural Unemployment) يقصد بالبطالة الهيكلية، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه وخبراتهم. (حسين، بدون سنة نشر: 53)

◆ البطالة السافرة والبطالة المقنعة: (Open Unemployment And Under

Employment) يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وآثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. (الأشوح، 2003: 77)

أما البطالة المقنعة، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة، والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الانتاج، وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة. (ماهر، 2000: 353)

◆ البطالة الاختيارية والبطالة الموسمية: (Optional Unemployment And

Seasonal Unemployment) تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وذلك عن طريق تقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن.

أما البطالة الموسمية أو هذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة. (فكري، 1985: 114)

الأثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن بطالة خريجي الجامعات:

◆ الجانب الاجتماعي: تبرز لنا ظاهرة البطالة تعبيراً عن سوء العلاقات الاجتماعية

وإحافها، كوجه آخر لسوء توزيع العمل الاجتماعي أو تقسيمه، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي يتضح لنا أيضاً، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطلق العلم والتاريخ، وإنما هي ناجمة عن فساد وخلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، في العملية الاقتصادية- الاجتماعية الجارية في ظل العولمة، وعلى جميع الأصعدة، الدولية والإقليمية والمحلية. (ماهر، 2000: 81)

مما هو جدير بالذكر إنه كلما طالت مدة التعطل من العمل أصبح ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل، وقد يؤدي التعطل من العمل

إلى مشكلات أسرية مثل التفكك الأسري، وفي بعض الأحيان تشتد الأبناء، أو الطلاق لعدم القدرة المادية على سد احتياجات الأسرة.

♦ الجانب النفسي: تؤدي حالة البطالة الى تعرض العاطلين من العمل لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي، مما يجعلهم يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين من العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. (Vuori, & Vesalainen, 1999, 525)

كما أكد واترس ومور (Waters & Moore, 2001) حقيقة اعتلال الصحة النفسية عند العاطلين من العمل، حيث اشار إلى أن التأثير السلبي للبطالة على الوضع أو الحالة النفسية عند الفرد معلوم ومعروف في الأدبيات ذات الاختصاص.

وتجدر الإشارة الى أن حالة الاعتلال النفسي والعقلي تنتشر وتشيع بشكل أكبر لدى الأشخاص العاطلين من العمل (lindstrom, 2005: 568)

وهناك تزامن وترابط بين حالة التعطل ورداءة الصحة العقلية، إضافة إلى أن تأثير التعطل على الصحة العقلية يكون لدى الرجال أكثر منه عند النساء ولعل ذلك يعود إلى الدور التقليدي للرجل بوصفه مسئولاً عن الأسرة ويعد المعيل الرئيس لها، مما يجعله أكثر تأثراً بضغوط حالة التعطل. (Artazcoz, et al. 2004; 82- 88)

ويعد من أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون من العمل، ما يأتي: (الشمري، 2005)

- الاكتئاب: تظهر حالة الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين من العمل مقارنة بمن يلتزمون بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معاشية واقعه.

- تدني اعتبار الذات: يؤدي العمل لدى الإنسان إلى تمتين روابط الانتماء الاجتماعي، مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل، وعلى خلاف ذلك، فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضعف وعدم الرضا، مما ينتج عنه حالة من الشعور بتدني الذات وعدم احترامها.

الآثار المترتبة على تفشي البطالة:

للبطالة أثر سلبي على عنصر الاستهلاك والصادرات والواردات ومن ثم ميزان

المدفوعات. بالإضافة إلى الاضطرابات الأسرية التي تحدث بسبب البطالة، ومن الممكن تنتشر الجريمة في أوساط بعض الشباب العاطلين من العمل كالسرقة وغيرها، حيث قال أحمد ابن حنبل: (إذا جلس الرجل ولم يحترف دعتة نفسه إلى أخذ ما في أيدي الناس حتى لى غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية). (صالح، 1992: 78)

بالإضافة إلى معاناة هؤلاء الشباب من الفقر والحاجة والحرمان، وتختلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء أسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، فبعض العاطلين من العمل يفتقرون للتكيف الاجتماعي، والشعور بالفشل، وسيطرة الملل عليهم. بالإضافة لهذه الآثار هناك مشكلة سببها الرئيس هو البطالة، وهي مشكلة هجرة الشباب وترك الأهل والوطن للبحث عن لقمة العيش خارج أرض الوطن. ومن الممكن القول إن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل. مما يترتب عليه إضاعة الشاب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده. (عبد ربه، 1988: 99).

الدراسات السابقة:

دراسة الغامدي (1420هـ) بعنوان: «العوامل المؤثرة في اتجاه طلاب الجامعة نحو العمل: دراسة ميدانية»، هدفت الدراسة إلى تعرف تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى العوامل المرتبطة بالعمل في تكوين مختلف الاتجاهات نحو الوظائف المستقبلية للطلاب، إضافة إلى السعي لاكتشاف العلاقة بين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الوظائف وبين اتجاهات الخريجين، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من (517) طالباً اختيروا عشوائياً من طلبة المستويات النهائية في كليات الآداب، والزراعة، وعلوم الحاسب والمعلومات، والهندسة، والعمارة والتخطيط، واللغات والترجمة، والعلوم، والعلوم الإدارية. ومن أبرز نتائج الدراسة الآتي:

- إن هناك نظرة دونية لطلاب الكليات التقنية والمعاهد الفنية، وإنهم يعتقدون أن المقارنة بين طلاب الجامعة وبين طلاب الكليات التقنية والمعاهد الفنية تأتي لصالح طلاب الجامعة من حيث النظرة الاجتماعية، وما يترتب على هذه النظرة من تحديد للمكانة التي يتوقع أن يحظى بها الشخص.

- إن هناك تقديراً فعلياً للعاملين الذين تتطلب أعمالهم مجهوداً عقلياً كمديري الدوائر العامة، والموظفين الذين يعملون في القطاعات الإشرافية، أكبر من التقدير للعاملين الذين تتطلب طبيعة أعمالهم القيام بمجهود بدني، وأن الوظائف الحكومية أكثر ضماناً

للمستقبل حسب نظرة المجتمع، وهي نسبة عالية تؤكد أن الوظائف الحكومية ما زالت أكثر أماناً وضماناً للمستقبل.

دراسة الرميح (1422هـ) بعنوان: «اتجاهات الشباب الجامعي السعودي نحو العمل في القطاع الخاص، دراسة ميدانية»، هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات الشباب الجامعي السعودي نحو العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى الكشف عن دور الأسرة، ووسائل الإعلام، والإرشاد الأكاديمي، والحوافز المادية والمعنوية في تكوين اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي، واستخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من (411) طالباً اختيروا عشوائياً. ومن أهم نتائج الدراسة الآتي:

- إن الإرشاد الأكاديمي لا يزود الشباب بمعلومات كافية عن فرص العمل.
- عدم كفاية الإرشاد الأكاديمي في إعطاء صورة واضحة عن العمل في القطاع الخاص.

- حاجة الشباب الجامعي إلى توجيه وتوعية من الإرشاد الأكاديمي الجامعي لتقديم معلومات حديثة وواقعية حول المشروعات التجارية والصناعية بالقطاع الخاص.

دراسة السريحة (1422هـ) بعنوان: «الصيت الاجتماعي للأعمال وأسس الاختيار المهني»، هدفت الدراسة إلى معرفة الصيت الاجتماعي للأعمال عامة والأعمال الحرفية البسيطة خاصة، إضافة إلى أسس الاختيار المهني لدى مجتمع الدراسة، وتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي إلى عزوف الشباب السعودي عن العمل في الأعمال الحرفية البسيطة، واستخدم الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات إضافة إلى استخدامه أدوات مساعدة كالمقابلة والملاحظة، وقد تكونت عينة الدراسة من (476) طالباً اختيروا من المدارس الثانوية الحكومية والأهلية، ومن أبرز نتائج الدراسة الآتي:

- عملية التوجه المهني للمبحوثين تتأثر بالصيت الاجتماعي للأعمال فبقياس العلاقة بين الصيت الاجتماعي الحسن للأعمال لدى المبحوثين، وبين اختيار العمل، وجد أن هناك توجهاً من المبحوثين لاختيار الأعمال التي يرونها ذات صيت حسن.

- هناك علاقة ارتباطية بين العزوف عن العمل في الأعمال الحرفية البسيطة، وبين صيت هذه الأعمال المتدني في المجتمع، إذ إن (80%) ممن يرون أن الأعمال الحرفية متدنية الصيت يعزفون عن العمل بها.

- كشفت الدراسة عن الدور السلبي لمؤسسة التعليم الرسمية المتمثلة هنا في

المدرسة، في عدم تعريف الطلاب بالأعمال الحرفية إذ يشير (77%) من طلبة التعليم العام أن المدرسة لم تعرفهم بالأعمال الحرفية ولم تدريبهم، ولم تعطهم أفكاراً حسنة عنها.

دراسة عكة (2010) بعنوان: «مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية»، هدفت الدراسة وصف التوافق بين مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل الفلسطيني بالضفة الغربية وتحليله وتشخيصه، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتم الاستعانة بأداة المقابلة المتعمقة، وأجريت الدراسة على عينة مقدارها (100) شخص من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية بالضفة الغربية، و (100) شخص من مديري المؤسسات، و (100) شخص من الخريجين، وأستخدم التحليل الكيفي للمقابلات والتحليل الكمي للاستبيانات باستخدام المعالجات الإحصائية، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إجادة اللغة الإنجليزية عنصر أساس في تحديد أهلية الخريج للالتحاق بسوق العمل نظراً للهوية الدولية للأعمال ووجود برامج ومشاريع عديدة يتم تمويلها والإشراف عليها من مؤسسات أجنبية.

- يمكن تقسيم العوامل المحددة لتوظيف خريجي التعليم العالي إلى عوامل أكاديمية وعوامل مهنية، أما العوامل الأكاديمية فتتلخص في مستوى التحصيل الجيد والتمكن من استخدام الحاسب الآلي، وبالنسبة للعوامل المهنية فقد تلخصت في: الانضباط والالتزام، البرنامج التطبيقي، تميز الخريجين عن نظرائهم في الجامعات الأخرى، وقدرة الخريج على أداء العمل بأقل قدر من التوجيه، والطموح في التطور والارتقاء الوظيفي، والأخلاق الجيدة، واستفادة الخريج من الأنشطة اللامنهجية (اللاصفية) بالجامعة، ومقدرة الخريج على تلبية احتياجات العمل.

دراسة محمد (2011) بعنوان: "الاضطرابات السلوكية المرتبطة بظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات - دراسة استكشافية"، هدفت الدراسة تعرف حجم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات ومظاهر البطالة بينهم وتعرف مشكلة البطالة وأثرها في ظهور الاضطرابات السلوكية ومعرفة تباين الاضطرابات السلوكية تبعاً للمستوى الإقتصادي الإجتماعي للأسرة ومدة البطالة. استعانت الدراسة بالاستبانة ومقياس المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وبلغت عينة الدراسة (200) من خريجي الجامعات العاطلون من العمل الذين لم يمارسوا أي عمل. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن مجموعة الشباب العاطلين من العمل يعانون من مجموعة من الاضطرابات السلوكية والنفسية وهذه الاضطرابات تتمثل في الاكتئاب، والميل إلى العدوان، والإحباط

والياس، وعدم الانتماء، والإحساس بالعجز والضياع، والقلق، الميل للانحراف، الإحساس بالأناية والحقد، السلبية واللامبالاة، والميل للانتحار.

- إن الاضطرابات السلوكية تزداد حدتها لدى الشباب العاطلين من ذوي المستوي الاجتماعي الاقتصادي المنخفض والمتوسط عن العاطلين ذوي المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع.

- إن الاضطرابات السلوكية تزداد حدتها كلما طالت مدة البطالة لدى الشباب الذين مر على تخرجهم أكثر من خمس سنوات، ولم يعملوا وتظهر لديهم حدة الاضطرابات السلوكية بصورة أعمق عن الشباب حديثي التخرج.

دراسة الزعنون، واشتية (2011) ، بعنوان: ”البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية“، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع البطالة في صفوف الخريجين في المجتمع الفلسطيني، والتي تعد انعكاساً لواقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، واعتمدت الدراسة على التحليل الكمي للبيانات المتوافرة والمتعلقة بسوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي، والبيانات المتعلقة بأعداد الطلبة والخريجين في الجامعات، ومن خلال التقارير السنوية لمجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

تشير التقديرات إلى أن مشكلة الخريجين تتفاقم وسوف تتضاعف خلال العدين القادمين، وسوف يشكل العرض من الجامعات المحلية حوالي 70% من مجمل عرض الخريجين، وهذا التزايد المتوقع لا يرافقه زيادة موازية في الاستثمار والانفاق الحكومي، وتشير بعض التوقعات إلى أن معدل النمو السنوي في استيعاب الخريجين يتراوح ما بين (7-9%) وهذا يتطلب أن يضاعف حجم الاستثمار أربع مرات بمعدل (14%) سنوياً.

تعقيب على الدراسات السابقة:

1. ضعف المهارة والقدرة لدى الخريجين للدخول في سوق العمل، وأهم مظاهر الضعف مهارات استخدام الحاسوب واللغة الإنجليزية وكتابة التقارير، وقدرات اكتساب المهارات للخريجين قليلة بسبب ضعف الدافعية والرغبة لديهم للعمل.

2. هناك نظرة دونية لطلاب الكليات التقنية والمعاهد الفنية، وأنهم يعتقدون أن المقارنة بين طلاب الجامعة وبين طلاب الكليات التقنية والمعاهد الفنية تأتي لصالح طلاب الجامعة من حيث النظرة الاجتماعية، وما يترتب على هذه النظرة من تحديد للمكانة التي يتوقع أن يحظى بها الشخص.

3. هناك تقدير فعلي للعاملين الذين تتطلب أعمالهم مجهوداً عقلياً كمديري الدوائر العامة، والموظفين الذين يعملون في القطاعات الاشرافية، أكبر من التقدير للعاملين الذين تتطلب طبيعة أعمالهم القيام بمجهود بدني، وأن الوظائف الحكومية أكثر ضماناً للمستقبل حسب نظرة المجتمع.

4. أكدت بعض الدراسات عدم كفاية الإرشاد الأكاديمي في إعطاء صورة واضحة عن العمل في القطاع الخاص.

5. إجادة اللغة الانجليزية عنصر أساس في تحديد أهلية الخريج للالتحاق بسوق العمل نظراً للهوية الدولية للأعمال، ووجود برامج ومشاريع عديدة يتم تمويلها والإشراف عليها من مؤسسات أجنبية.

6. العاطلون من العمل يعانون مجموعة من الاضطرابات السلوكية والنفسية، وهذه الاضطرابات تتمثل في الاكتئاب، والميل إلى العدوان، والإحباط واليأس، وعدم الانتماء، والإحساس بالعجز والضياع، والقلق، والميل إلى الانحراف والإحساس بالأنانية والحقد والسلبية واللامبالاة والميل للانتحار.

7. الاضطرابات السلوكية تزداد حدتها لدى الشباب العاطلين من ذوي المستوي الاجتماعي الاقتصادي المنخفض والمتوسط عن العاطلين ذوي المستوي الاجتماعي الاقتصادي المرتفع.

8. الاضطرابات السلوكية تزداد حدتها كلما طال مدة البطالة لدى الشباب الذي مر على تخرجه أكثر من خمس سنوات ولم يعمل و تظهر لديه حدة الاضطرابات السلوكية بصورة أعمق من الشباب حديثي التخرج

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، في وصف مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، وتحليل البطالة وآثارها الاجتماعية والنفسية على الفرد والمجتمع، والعلاقة بين الجامعات وسوق العمل للحد من بطالة خريجي الجامعات.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الخريجين والخريجات من الجامعات الفلسطينية الذين لم يحظوا بفرصة عمل أو توظيف في سوق العمل الفلسطيني، وقد تعذر الحصول على

العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة.

عينة الدراسة:

أُستخدمت العينة القصدية، وذلك للصعوبة وعدم قدرة الباحث في الوصول إلى جميع العاطلين من العمل والحصول على خصائصهم الديمغرافية، وبلغ حجم العينة الكلي (154) خريجاً وخريجةً أجابوا على الاستبانة، بحيث اختيرت العينة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يترددون باستمرار على مكاتب وزارة العمل. والجدول الآتي يبين الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

الجدول (1)

الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	132	85.71
	أنثى	22	14.29
	المجموع	154	100
التقدير الدراسي	مقبول	22	14.29
	جيد	88	57.14
	جيد جداً	44	28.57
	ممتاز		
	المجموع	154	100
مكان السكن	مدينة	88	57.14
	قرية	22	14.29
	مخيم	44	28.57
	المجموع	154	100
نوع السكن	ملك	110	71.43
	إيجار	44	28.57
	المجموع	154	100

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الدخل الشهري للأسرة	أقل من 3000 شيكل	66	42.86
	من 3001 إلى أقل من 5000 شيكل	44	28.57
	من 5001 إلى أقل من 9000	44	28.57
	المجموع	154	100
نوع العمل المطلوب	البحث عن عمل حكومي بعد التخرج	44	28.57
	البحث عن عمل في القطاع الخاص بعد التخرج	22	14.29
	إكمال الدراسة العليا	88	57.14
	المجموع	154	100
معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل	ليس لدي أي معرفة	22	14.29
	لدي معرفة قليلة للغاية	44	28.57
	- لدي معرفة متوسطة	66	42.86
	لدي معرفة واضحة	22	14.29
	المجموع	154	100

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات من الميدان، وقام الباحث ببنائها وعرضها على متخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والاستفادة من آرائهم، وتمت الصياغة النهائية في ضوء ملاحظات المحكمين، التي تتعلق بالعبارات وشموليتها وتغطيتها المحاور الدراسية وسلامة اللغة ووضوحها، وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من جزئيين: يتضمن الجزء الأول معلومات عامة عن المبحوث، أما الجزء الثاني فتكون فقرات الدراسة، من ثم وزعت على عينة الدراسة.

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، الذين أبدوا بعض الملاحظات عليها، ومن ثم تم إخراج أداة الدراسة بشكلها الحالي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون (Person- Correlation)، لفقرات الدراسة، مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح أنها متسقة مع الإطار النظري للدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل الثبات الكلي 0.924 وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول (2)

نتائج معامل (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) لثبات أداة الدراسة

حجم العينة	عدد الفقرات	معامل الثبات كرونباخ ألفا	المحور
154	9	0.865	دور الإرشاد الأكاديمي الجامعي في البحث عن وظيفة بعد التخرج
154	9	0.934	دور القيم الاجتماعية السائدة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو البحث عن العمل
154	9	0.914	دور تحسين أوضاع العمل في سوق العمل في التأثير على اتجاهات الشباب الجامعي بالبحث عن وظيفة
154	9	0.854	دور التخصص الجامعي في إيجاد وظيفة بعد التخرج
154	9	0.910	دور العلاقة بين الجامعة وسوق العمل في توظيف الخريجين
154	9	0.918	الآثار النفسية لمشكلة بطالة خريجي الجامعات
154	9	0.897	الآثار الاجتماعية لمشكلة بطالة خريجي الجامعات
154	63	0.924	الدرجة الكلية

نتائج الدراسة:

◀ النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في

المجتمع الفلسطيني؟ للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية، قد اعتمد التدرج حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3، معارض=2، معارض بشدة=1). ويتبين من الجداول الإحصائية خلال عملية التحليل الإحصائي (SPSS) أن أهم الفقرات في كل محور من محاور الدراسة جاءت كما يأتي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (دور الإرشاد

الأكاديمي الجامعي في البحث عن وظيفة بعد التخرج) جاءت أهم الفقرات هي ما يأتي:
تساهم الزيارات الميدانية للمؤسسات والشركات في سوق العمل في تشجيع الطلاب على
البحث عن العمل بمتوسط حسابي 4.71، وقد كانت أقل الفقرات موافقة وهي: يساهم
الإرشاد الأكاديمي للطلاب في أثناء الدراسة الجامعية في تكوين موقف واضح في كيفية
البحث عن وظيفة بعد التخرج بمتوسط مقداره 3.43 وبلغت الدرجة الكلية 4.02.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (دور القيم
الاجتماعية السائدة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو البحث عن العمل) جاءت
أهم الفقرات كما يأتي: أعتقد أنني سأجد التشجيع من المجتمع لو اخترت عملاً خارجاً
عن نطاق تخصصي الجامعي بمتوسط حسابي 4.14، وقد كانت أقل الفقرات موافقة أهتم
بالعمل في الوظيفة التي ترضى عنها عائلتي بمتوسط مقداره 2.43 وبلغت الدرجة الكلية
3.52 والمتوسطات الحسابية.

الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (دور تحسين أوضاع العمل في سوق
العمل في التأثير على اتجاهات الشباب الجامعي بالبحث عن وظيفة) جاءت أهم الفقرات
كما يأتي: العائد المادي كالراتب والعلاوة السنوية والمكافآت مهم في أي عمل بمتوسط
حسابي 4.71، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي العمل في القطاع الحكومي أفضل من
العمل في القطاع الخاص بمتوسط مقداره 3.00 وبلغت الدرجة الكلية 3.57.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (دور التخصص
الجامعي في إيجاد وظيفة بعد التخرج) جاءت أهم الفقرات كما يأتي: من اسباب بطالة
الخريجين وعددهم في بعض التخصصات يفوق حاجة سوق العمل بمتوسط حسابي 4.43،
وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي تطرح البرامج التعليمية في مختلف التخصصات مناهج
تتناسب مع متطلبات سوق العمل بمتوسط مقداره 3.00 وبلغت الدرجة الكلية 3.78.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخامس (دور العلاقة
بين الجامعة وسوق العمل في توظيف الخريجين) جاءت أهم الفقرات كما يأتي: عدم
تقبل بعض الخريجين العمل في المناطق البعيدة مكان سكنهم يقلل فرص عملهم بمتوسط
حسابي 4.57، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي عدم تقبل بعض الخريجين عن العمل
في مجالات العمل المهنية والحرفية زاد من بطالة الخريجين بمتوسط مقداره 3.57 وبلغت
الدرجة الكلية 3.94.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور السادس (الآثار النفسية
لمشكلة البطالة في خريجي الجامعات) جاءت أهم الفقرات كما يأتي: أشعر بالاضطهاد

والظلم من قبل أرباب العمل في سوق العمل المحلي بمتوسط حسابي 4.14، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي أشعر بأنني مرغوب عني في المجتمع بمتوسط مقداره 2.71 بلغت الدرجة الكلية 3.48.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور السابع (الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة على خريجي الجامعات) جاءت أهم الفقرات كما يأتي: تتراكم الديون على العاطل من العمل لتلبية متطلبات الأسرة، مما يزيد من عدم التكيف الاجتماعي بمتوسط حسابي 4.57، وقد كانت أقل الفقرات موافقة هي ينتابني شعور بالجوء لعمل جريمة بحق الآخرين كدافع للانتقام منهم بمتوسط مقداره 3.29 بلغت الدرجة الكلية 3.83.

فحص الفرضيات:

• الفرضية الأولى: «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم اختبار ت لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير الجنس

الجدول (3)

نتائج اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	ت	مستوى الدلالة
ذكر	132	3.61	0.24	22.00 -	152	0.00
أنثى	22	4.73	1.28			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن سوق العمل الفلسطيني يميز تشغيل الإناث، وذلك لطبيعة نوع المهن المتوافرة للعمل، وتحملهن أعباء العمل أكثر من الذكور، ويقبلن العمل بأجور أقل.

• الفرضية الثانية « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير التقدير الدراسي

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقاً لمتغير التقدير الدراسي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التقدير الدراسي	
0.00	3.62	22	مقبول	الدرجة الكلية
0.24	3.68	88	جيد	
0.71	***4.02	44	جيد جداً	

للتحقق من صحة الفرضية الثانية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير التقدير الدراسي كما في الجدول (5).

الجدول (5)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير التقدير الدراسي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.01	2	2.00	11.20	0.000
داخل المجموعات	27.02	151	0.18		
المجموع	31.03	153			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير التقدير الدراسي لصالح التقدير جيد جداً، وذلك بسبب اتجاه الخريجين ذوي المعدلات المرتفعة الذين لا يفضلون العمل بأي وظيفة لا تحقق لهم دخلاً مرتفعاً. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عكة (2010) التي أكدت أن إجادة اللغة الإنجليزية عنصر أساس في تحديد أهلية الخريج للالتحاق بسوق العمل، ومن أهم العوامل

للالتحاق بسوق العمل عوامل أكاديمية تتلخص في مستوى التحصيل الجيد والتمكن من استخدام الحاسب الآلي.

• **الفرضية الثالثة** «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقاً لمتغير مكان السكن

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مكان السكن	
0.25	3.68	88	مدينة	الدرجة الكلية
1.20	***4.73	22	قرية	
0.14	3.47	44	مخيم	

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير مكان السكن كما في الجدول (7).

الجدول (7)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير مكان السكن

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	310.64	12.48	2	24.96	بين المجموعات
		0.04	151	6.07	داخل المجموعات
			153	31.03	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير مكان السكن لصالح القرية، يفسر ذلك الباحث لصعوبة الاتصال والتواصل بين القرية وسوق العمل الذي يعد الطلب عليه في المدينة أكثر من القرية، وتؤدي الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها أفراد المجتمع الفلسطيني التي تقف عائقاً أمام البحث عن الوظائف بسبب صعوبة التنقل بين المدن

الفلسطينية وارتفاع مصاريف التنقل.

• **الفرضية الرابعة:** «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ”الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني“ تعزى لمتغير نوع السكن

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار ت لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير نوع السكن

الجدول (8)

نتائج اختبارات لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير نوع السكن

نوع السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	ت	مستوى الدلالة
ملك	110	3.72	0.52	2.22 -	152	0.03
ايجار	44	3.90	0.07			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ”الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني“ تعزى لمتغير نوع السكن لصالح الإيجار، وذلك بسبب زيادة متطلبات الحياة الأساسية التي تستلزم دخلاً مرتفعاً للتغلب عليها وتغطيتها. ووفقاً لنظرية الترابط الاجتماعي، التي تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوكاً مألوفاً يوائم العرف والقواعد السلوكية العامة المتبعة في المجتمع، فإن العمل يعزز أو اصغر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ككل ويدعمها، مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف بسبب البطالة، لذا يبرز العمل هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين هما: عنصر الالتزام، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد بمبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها، وعنصر الاستغراق والمشاركة، وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في البحث عن الأعمال و المهن بما يتفق ويتمشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة.

• **الفرضية الخامسة:** «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الدخل الشهري

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقاً لمتغير الدخل الشهري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الدخل الشهري	
0.13	3.52	66	أقل من 3000 شيكل	الدرجة الكلية
0.71	**4.02	44	من 3001 إلى أقل من 5000 شيكل	
0.07	3.90	44	من 5001 إلى أقل من 9000	

للتحقق من صحة الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني» تعزى لمتغير الدخل الشهري كما في الجدول (10).

الجدول (10)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير الدخل الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7.72	2	3.86	24.99	0.000
داخل المجموعات	23.31	151	0.15		
المجموع	31.03	153			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير الدخل الشهري لصالح من 3001 إلى أقل من 5000 شيكل مقابل أقل من 3000 شيكل، تحاول الشريحة المتوسطة حسب اعتقاد الباحث أن تعيش بمستوى ذوي الدخل المرتفع وهذا يعمل على زيادة التزاماتهم ومصاريفهم، وبالتالي راتب الوظيفة التي يبحثون عنها يكون من طموحاتهم لذلك لا يلتحقون بسوق العمل، وهذا النتيجة تتفق مع دراسة محمد (2011) التي أكدت أن الاضطرابات السلوكية تزداد حداثتها لدى الشباب العاطلين من ذوي المستوي الاقتصادي المنخفض والمتوسط عن العاطلين ذوي المستوي الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، وإن الاضطرابات تزداد حداثتها كلما طالت مدة البطالة لدى الشباب وتزداد الاضطرابات بصورة أعمق لدى الطلبة حديثي التخرج والمحتاجين مادياً.

وتتفق هذه النتيجة مع تفسير البطالة في النظريات النقدية، التي أكدت على تفسير البطالة من خلال العوامل النقدية البحتة، إن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، بإعطاء النقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وإن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود.

• الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير نوع العمل المطلوب

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية
وفقاً لمتغير نوع العمل المطلوب للعمل فيه

نوع العمل المطلوب	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البحث عن عمل حكومي بعد التخرج	44	4.17**	0.57
البحث عن عمل في القطاع خاص بعد التخرج	22	3.62	0.98
إكمال الدراسة العليا	88	3.61	0.29

للتحقق من صحة الفرضية السادسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الأثار الاجتماعية والنفسية لبطالة خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني»، تعزى لمتغير نوع العمل المطلوب كما في الجدول (12).

الجدول (12)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية
«الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني»،
تعزى لمتغير نوع العمل المطلوب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9.65	2	4.82	34.06	0.000
داخل المجموعات	21.38	151	0.14		
المجموع	31.03	153			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي

الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير نوع العمل المطلوب لصالح البحث عن عمل حكومي بعد التخرج، بسبب قلة فرص العمل في القطاع الحكومي وعجز الحكومة عن توفير فرص عمل للخريجين وعدم وجود ميزانية تواكب ازدياد أعداد الخريجين من الجامعات، مما يتسبب في عدم الثقة بين الخريجين وسوق العمل الحكومي في المجتمع الفلسطيني، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الغامدي (1420هـ) التي أكدت أن هناك نظرة دونية لطلاب الكليات التقنية والمعاهد الفنية، وما يترتب على هذه النظرة من تحديد للمكانة التي يتوقع أن يحظى بها الشخص، وأن هناك تقديراً فعلياً للعاملين الذين تتطلب أعمالهم مجهوداً عقلياً كمديري الدوائر العامة، والموظفين الذين يعملون في القطاعات الإشرافية، أكبر من التقدير للعاملين الذين تتطلب طبيعة أعمالهم القيام بمجهود بدني، وإن الوظائف الحكومية أكثر ضماناً للمستقبل حسب نظرة المجتمع، وهي نسبة عالية تؤكد أن الوظائف الحكومية لا تزال أكثر أماناً وضمناً للمستقبل.

• **الفرضية السابعة** «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة وللدرجة الكلية وفقاً لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل	
0.87	**4.73	22	ليس لدي أي معرفة	الدرجة الكلية
0.32	3.61	44	لدي معرفة قليلة للغاية	
0.27	3.71	66	- لدي معرفة متوسطة	
0.96	3.32	22	لدي معرفة واضحة	

للتحقق من صحة الفرضية السابعة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية «الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني»، تعزى لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل كما في الجدول (14).

الجدول (14)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية
الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني
تعزى لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.000	267.63	8.71	3	26.14	بين المجموعات
		0.03	150	4.88	داخل المجموعات
			153	31.03	المجموع

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الأثار الاجتماعية والنفسية للبطالة على خريجي الجامعات في المجتمع الفلسطيني، تعزى لمتغير معرفة الخريج بفرص العمل المتاحة في سوق العمل لصالح ليس لدي أي معرفة، ويعزو الباحث ذلك إلى عدم الاتصال والتواصل بين الجامعات وسوق العمل، وهناك تقصير من قبل المرشدين والأكاديميين وإدارة الجامعات بتعريف الطلبة بفرص العمل واحتياجات سوق العمل، وقلة التشبيك مع المعنيين في سوق العمل، وقلة الدراسات التي تتناول العلاقة بين سوق العمل ومتطلباته من الوظائف. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرميح (1422 هـ) التي أكدت أن الإرشاد الأكاديمي لا يزود الشباب بمعلومات كافية عن فرص العمل، وعدم كفاية الإرشاد الأكاديمي في إعطاء صورة واضحة عن العمل، وحاجة الشباب الجامعي إلى توجيه وتوعية من الإرشاد الأكاديمي الجامعي لتقديم معلومات حديثة وواقعية حول المشروعات التجارية والصناعية. وتتفق مع دراسة السريحة (1422 هـ) التي كشفت عن الدور السلبي لمؤسسة التعليم الرسمية المتمثلة في المدرسة، في عدم تعريف الطلاب ولم تعرفهم الأعمال الحرفية ولم تدريبهم ولم تعطهم أفكاراً حسنة عنها.

توصيات الدراسة:

1. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يومياً، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

2. تحسين الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وتحسين مناخ الاستثمار فيه، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية من الخارج.
3. زيادة الاستثمارات تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ولا شك أن وجود عمالة متعلمة يعد مفتاحاً للمساهمة في عالم يتسم بالعمولة، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية من الإسهام للقضاء على هذه المشكلة وتأمين فرص العمل التي يحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر وإعداد كوادر وطنية وتدريبهم، وعلى أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع.
4. إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور مختلف وسائل الإعلام.
5. تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية والمعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور مهم في تجهيز العمالة لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحول التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل.
6. دعم عملية التدريب المستمر، وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه

تصور مقترح لمعالجة البطالة:

1. ينبغي على الدولة أن تكثف الجهود للحد من البطالة، وذلك بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص لمعالجة هذه المشكلة والتحول من الركود إلى الانتعاش.
2. الاهتمام بتوجيه الشباب إلى فرص عمل واكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل.
3. التوسع في سياسات التدريب وإعادة تدريب العاطلين من العمل لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم.
4. تشجيع التقاعد المبكر حتى يتمكن توفير فرص عمل جديدة.
5. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي وإزالة كل ما يعترضها من عقبات.
6. التركيز على المشروعات والفنون الإنتاجية ذات الكثافة العمالية نسبياً.

7. اهتمام الحكومة وأصحاب القرار بإقامة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل الحقيقية أمام كل قادر وراغب في العمل.
8. العمل على تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور، وذلك لدفع مؤسسات القطاع الخاص لتوظيف القوى العاملة الوطنية.
9. إعادة النظر في مكونات سياسات التعليم والتدريب بحيث يلبي سوق العمل.
10. الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بخلق فرص عمل منتجة.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الأشوح، زينب (2003). الاطراد والبيئة ومداداة البطالة، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
2. بدوي، أحمد زكي (1985). معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري للنشر والتوزيع، القاهرة
3. البراوي، راشد (1971). الموسوعة الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
4. بكر، محمد (2004). أثر البطالة في البناء الاجتماعي - دراسة تحليلية للبطالة وأثرها، مجلة العلوم الاجتماعية، (32)، (2)، جامعة الكويت، الكويت.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013، رقم «3»، رام الله فلسطين.
6. حسين، عمر (بدون سنة نشر). موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، المملكة العربية السعودية - جدة.
7. دانيال، أرنولد (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
8. الرماني، زيد (1999). كيف عالج الإسلام البطالة، الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، القاهرة.
9. زكي، رمزي (1997). الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة (226)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع الرسالة، الكويت.
10. زكي، رمزي (1987). الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، مطابع الرسالة، الكويت.
11. الرميح، صالح (1422هـ). اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في القطاع الخاص، مركز بحوث كلية الآداب بجامعة الملك سعود، الرياض.
12. الزعنون، فيصل واشتية، عماد (2011). البطالة بين صفوف خريجي الجامعات

- الفلسطينية، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، (1)، المنصورة.
13. السريحة، سعيد (1422هـ—). الصيت الاجتماعي للأعمال وأسس الاختيار المهني، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
14. الشمري، إيمان، (2005). البطالة معناها وأنواعها، جامعة الكويت-كلية الدراسات العليا.
15. صالح، سامية (1992). البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل-الآثار-العلاج، القاهرة.
16. عباس، صالح (2004). العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، ط1، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
17. علاء الدين، عبد القادر (2003). البطالة، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية.
18. عبد ربه، على (1988). أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية مع استراتيجية مقترحه للحد من البطالة في مصر، مجلة دراسات تربوية، (4)، (15)، نوفمبر، القاهرة.
19. عبید، نهاد (1997). البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، (31)، السنة 12، إبريل الكويت.
20. عروان، إبراهيم (2010). نظرية التوزيع- دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض.
21. العصفور، جميل (1996). الدليل الموحد لمفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت.
22. عكة، محمد (2010). مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، مجلة كلية الآداب- جامعة الأزهر، (144)، (2)، القاهرة.
23. الغامدي، عبد الرحمن (1420هـ—). العوامل المؤثرة في اتجاه طلاب الجامعة نحو العمل، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
24. فكري، نعمان (1985). النظرية الاقتصادية في الاسلام، ط1، دار القلم، الامارات العربية المتحدة، دبي.

25. قصاب، سعدية (2006) . اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر -1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
26. ماهر، أحمد (2000) . تقليل العمالة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
27. مجمع اللغة العربية، (1960) : المعجم الوسيط، ط3، الجزء الأول، القاهرة.
28. محمد، سناء (2011) . الاضطرابات السلوكية المرتبطة بظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات- دراسة استكشافية، رسالة ماجستير- جامعة عين شمس، القاهرة.
29. الموسوي، ضياء (2005) . النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزائر.
30. النفيعي، عبد الله (1993) . حول تعطيل الخريجين في الخليج (اجتماع الخبراء حول التعطيل في دول الإسكو) ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Artazcoz, L. Benach, J. Borrell, C & Cortes. I (2004) . *Unemployment and Mental health: Understanding the Interactions Among Gender, Family Roles and Social class. American Journal of Public Health.* (94) 82- 88.
2. Lindstrom, M. (2005) . *Psychological work conditions, Unemployment and self- reported Psychological health: population- based study. Occupational Medicine,* (55) 568- 571.
3. Oswald, A. J. (1997) *Happiness and Economic Performance. The Economic Journal.* (107) 1818- 1831.
4. Probest, T. M. (2005) . *Economic stressors In J. Barling, E. Kelloway and M. frone Eds, (Hand book of work stress. London: sage Publication) . p (297- 267) .*
5. Vuori, J, & Vesalainen, J (1999) . *Labour Market Interventions as predictors of Re- employment, Job seeking Activity and Psychological Distress among the Unemployed, Journal of Occupational and Organizational psychology,* (72) 523- 538.
6. Waters, L. E, & Moore. K. A. (2001) . *Coping with Economic Deprivation during Unemployment, Journal of Economic Psychology,* (22) 461- 482.

